رواندا تريد دعما أوروبيا سخيا مقابل المزيد من استقبال اللّاجئين

كيغالي توافق على استضافة 30 ألف مهاجر من ليبيا

تأمل أوروبا في تفعيل تعاون مثمر مع رواندا، التي استقبلت في الفترة الأخيرة دفعات من اللاجئين والمهاجرين القادمين من ليبيا، لمكافحة معضلة الهجرة التي أرهقت دول التكتل الأوروبي تزامنا مع معارك طاحنة داخل ليبيا بين الجيش الوطني بقيادة المشير حفتر وقوات الوفاق، ما يعرّض حياة هؤلاء للخطر، إلا أن كيغالي تشترط دعما ماليا وتنمويا من دول الاتحاد الأوروبي مقابل فتح أبوابها للمزيد.

ورقة مقايضة

نيويورك – أعلن المتحدث باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، أندريه ماهيسيتش، وصول مجموعة مؤلفة من حوالي 123 لاجئا معرّضا للخطر إلى مطار كيجالي الدولي لرواندا قادمين من ليبيا.

وأضاف المتحدث بأنه تم نقل هؤلاء المهاجرين إلى مرفق عبور في جاشورا، حيث تقدم لهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدات لإنقاذ الحياة، بما في ذلك الغذاء والماء والرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي والإقامة.

وتعد هذه الرحلة الثانية من ليبيا إلى رواندا بعد استقبالها، مؤخرا لدفعة أولى.

وكانت المجموعة مؤلفة في الأساس من الإريتريين، بالإضافة إلى أعداد أقل من الصومال وإثيوبيا والسودان.

وتنتظر رواندا التي وافقت على استقبال أكثر من 30 ألف مهاجر ولاجئ من ليبيا أن تجد دعما ماديا سخيّا من دول الاتحاد الأوروبي، التي تبحث عن تعاون جاد على حلحلة أزمة المهاجرين التي أرهقتها طيلة العقود الأخيرة.

وكانت رواندا، التي حققت في السنوات الأخيرة نموا اقتصاديا لافتا، قد سارعت إلى توقيع اتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العاشر من سبتمبر بشأن استقبال المهاجرين من ليبيا "بشكل طوعي".

ولاقى هذا الاتفاق إشادة دولية وأممية، إذ تساهم عمليات الإجلاء في تخفيف وطأة أزمة المهاجرين داخل ليبيا، التي مثلت منذ سنوات معبرا لهؤلاء نحو الضفة الأخرى من المتوسط. وتأمل الدول الأعضاء داخل التكتل الأوروبي أن تطور من هذه الاتفاقية، وأن تشمل دولا أفريقية أخرى مع مساعدتها على استقبال هؤلاء المهاجرين الذين تنقطع بهم السبل في عرض البحر، ويجدون أنفسهم في ليبيا التي تعيش أزمة متعددة الأبعاد. ويشير مسؤولون من الاتحاد الأوروبي إلى أن دعم الدول الأعضاء لن يقتصر على تقديم المؤونة ومستلزمات المهاجرين واللاجئين فحسب بل سيشمل كذلك الاستثمار في هذه الدول.

وقال المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنه تم منح المجموعة وضع طالبي اللجوء بينما يتم تقييم حالاتهم والبحث عن حلول أخرى، بما في ذلك إعادة التوطين، والعودة الطوعية إلى البلدان التي كانوا لاجئين بها من قبل، والعودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية في حالة كون ذلك آمنا والاندماج مع المجتمعات الرواندية المحلية.

وتجاوزت رواندا خلال السنوات الأخيرة مخلفات الإبادة الجماعية التي حدثت قبل 25 عاما، بعد حرب أهلية شرسة اشتعلت خلال الفترة بين 1990 و 1994، بين قبيلتي "الهوتو" و"التوتسي"، أغرقت البلاد في الموت والدماء.

ورغم صغر مساحتها إلا أن رواندا التي تقع في منطقة البحيرات العظمى بأفريقيا ولا تتمتع بواجهة بَحرية، بات اقتصادها الأسرع نموا في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، وتضاعف نصيب دخل الفرد من ناتجها المحلي إلى 30 ضعفا، وأصبحت واحدة من أهم وجهات المستثمرين والسياح بالعالم.

أندريه ماهيسيتش

تم منح المهاجرين وضع طالبي اللجوء بينما يتم البحث عن حلول أخرى

وتشير هذه الأرقام إلى حاجة رواندا اليوم إلى يد عاملة، وهو ما يتيح لحكومة كيغالي فرصة منح هؤلاء المهاجرين الإقامة هناك، وتجنيبهم مصيرا مجهولا في ليبيا. وتعيش ليبيا انقساما سياسيا حادا بعد سقوط العقيد معمر القذافي سنة 2011، تحوّل في الفترة الأخيرة إلى حرب أهلية بسبب رفض الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر سيطرة الميليشيات على العاصمة طرابلس وانتشار مظاهر الفوضى في مؤسسات الدولة. وما زال في طرابلس لوحدها حوالي 3 آلاف و740 لاجئا في مراكز الاحتجاز، بما في ذلك الأشخاص المحتجزون حديثا بعد أن تم إنقاذهم مؤخرا أو اعتراضهم في البحر من قبل خفر السواحل الليبي.

إلى جانب اللاجئين الضعفاء الآخرين الذين يعيشون في المناطق الحضرية، لا يزال اللاجئون المحتجزون عرضة لخطر أن يتم حصارهم في المواجهات المستمرة، أو التعرض لأشكال مروعة من الأذى على أيدي المهربين في ليبيا.

وتخشى المنظمات الدولية أن يطال النزاع بين الجيش الوطني وميليشيات حكومة الوفاق هؤلاء المهاجرين، أو أن يتم استخدمهم كدروع بشرية.

وازدادت المخاوف أكثر عندما قتل أكثر من 40 شخصا بغارة جويّة على مركز احتجاز للمهاجرين في تاجوراء قرب طرابلس في يوليو المنصرم.

وتعرضت الأمم المتحدة لانتقادات بسبب طريقة تعاطيها مع أزمة المهاجرين العالقين في ليبيا عبر برنامج لإجلائهم إلى النيجر.

وتقول أرقام الأمم المتحدة والمنظمات المعنية بقضايا اللجوء والهجرة إن ليبيا تستضيف حوالي 800 ألف مهاجر جرى إنقاذهم في عرض البحر.

جونسون يعرض خيارات الانفصال لحسم بريكست

لندن – يعتزم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون تقديم خيارين لخروج بلاده المرتقب من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر خلال لقائه، مع عدد من القادة الأوروبيين، تزامنا مع ورود تقارير عن تحسن فرص إجراء استفتاء ثان على انفصال بريطانيا.

و يجري جونسون مباحثات، الاثنين، مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، في محاولة جديدة لحثهم على حشد دعم كاف لاتفاقه لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ونقلت صحيفة صنداي تايمز البريطانية، الأحد، عن مصدر مطلع قوله، إن "جونسون سيعرض على القادة الثلاثة؛ إما مساعدته في تقديم اتفاق جديد خلال الأسبوع الجاري، أو الاتفاق بشكل ودي على الخروج دون اتفاق في 31 أكتوبر الجاري".

وتظهر العديد من المؤشرات انفتاحا غير مسبوق بين بروكسل ولندن، وتأكيد ضرورة خروج المملكة من التكتل الأوروبي باتفاق.

وقال الاتحاد الأوروبي، الجمعة، إن "المحادثات مع المملكة المتحدة للتوصل إلى اتفاق خروج ودي عادت إلى مسارها، رغم بعض التحديات العالقة واقتراب الموعد النهائي لمغادرة بريطانيا التكتل الأوروبي نهاية الشهر الجاري".

وأكد رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك، أنه "تلقى إشارات مبشرة من رئيس الوزراء الأيرلندي ليو فارادكار بأن اتفاق بريكست لا يزال ممكنا، لذا مدّد الموعد النهائي لمواصلة محادثات بريكست".

وقال توسك في نيقوسيا "للمرة الأولى يرصد فارادكار ورئيس الوزراء البريطاني سبيلا للتوصل إلى اتفاق".

وذكر جونسون، مؤخرا، أن "ثمة مسارا لاتفاق متأخر لتجنب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل فوضوي ومكلف نهاية أكتوبر الجاري، فيما قال فارادكار إن الاجتماع كان إيجابيا للغاية".

وتأتي هذه التطورات في وقت شدد فيه جونسون الخناق على الاتحاد الأوروبي حيث يؤكد مرارا على " أن بلاده قطعت نصف الطريق وعلى بروكسل الالتقاء بها ".

وكانت أنجيلا ميركل قد أكدت أنها ستواصل كفاحها من أجل تأمين خروج المملكة من التكتل الأوروبي بطريقة منظمة.

وفي ظل تسارع وتيرة المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا على آلية لتنفيذ بريكست عاد الحديث مجددا عن إمكانية إجراء استفتاء داخل بريطانيا بشأن الموافقة على المقترح الذي قدمه جونسون.

وكشفت تقارير صحافية في بريطانيا، الأحد، عن تحسن فرص إجراء استفتاء ثان على الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وأوضحت صحيفة أوبزرفر أن بإمكان نواب المعارضة في البرلمان اشتراط إجراء استفتاء مقابل موافقتهم على اتفاق الخروج المقدم من رئيس الوزراء.

ويواجه جونسون متاعب كثيرة داخل المملكة حيث سنّ البرلمان قانونا يمنع خروج المملكة من التكتل الأوروبي دون اتفاق .

ولا يبدو أن رئيس الوزراء سيتأثر كثيرا بخروج بلاده دون اتفاق، وهو ما جعل القادة الأوروبيون يظهرون في المباحثات الأخيرة بأكثر ليونة.

وكان صمت الأيرلنديين مصدر قلق الأوروبيين حتى الأيام الأخيرة، إذ أكدوا استحالة عدم استئناف المفاوضات في حال رفضت أيرلندا ذلك.

ليو فارادكار

المشاورات بشأن الحدود الأيرلندية كانت إيجابية للغاية

وقبل أقل من ثلاثة أسابيع على تنفيذ بريكست سيكون رئيس الوزراء أمام خيار طلب إرجاء الخروج في حال عدم التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي.

وتمثل "شبكة الأمان" بالنسبة إلى أيرلندا الشمالية النقطة العالقة بين الطرفين، وهو البند الهادف إلى تجنب عودة إقامة حدود فعلية بين الأراضي البريطانية وأيرلندا، العضو في الاتحاد الأوروبي، والحفاظ على اتفاق السلام لعام 1998 في أيرلندا وعلى وحدة السوق الأوروبية المشتركة.

وتنص خطة جونسون، لإيجاد بديل عن شبكة الأمان، على أن تخرج مقاطعة أيرلندا الشمالية من الاتحاد الجمركي الأوروبي كباقي المملكة المتحدة، لكن مع الاستمرار في تطبيق القوانين الأوروبية من ناحية نقل السلع بما في ذلك الأغذية مع إنشاء "منطقة تنظيمية" على جزيرة أيرلندا، شرط أن يوافق البرلمان والسلطة التنفيذية في أيرلندا الشمالية على ذلك.

وستلغي هذه الترتيبات عمليات المراقبة بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا، لكن ذلك يعني قواعد متباينة بين أيرلندا الشمالية وباقي المملكة المتحدة.

الشعبويون يحافظون على شعبيتهم في انتخابات بولندا

وارسو – أدلى البولنديون بأصواتهم، الأحد، في انتخابات تشريعية، يرجح فوز الشعبويين الحاكمين فيها بفضل برنامجهم الاجتماعي الذي يتمتع بشعبية كبيرة، دون أن يحتفظوا بأغلبيتهم المطلقة، ما يمنح المعارضة فرصة صغيرة إذا توحدت، فيما يتم الإعلان عن النتائج الأولوية الاثنين.

واختار الناخبون في بولندا البالغ عدد سكانها 38 مليون نسمة، أعضاء البرلمان المكوّن من 460 مقعدا، ومجلس الشيوخ المكون من 100 مقعد.

وسعى حزب القانون والعدالة القومي المحافظ، الذي يحكم البلاد منذ 2015 ويقوده ياروسلاف كاتشينسكي، إلى تعبئة الطبقات الفقيرة في الأرياف، بدفاعه عن القيم العائلية ومواجهة "أيديولوجيا المثليين".

وكانت كذلك للحزب المحافظ وعود متعلقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد على غرار؛ وعده بتقديم مساعدات اجتماعية جديدة وخفض الضرائب وزيادة الحد الأدنى للأجور.

وكان كاتشينسكي، الذي يوصف بأنه الرجل الأكثر نفوذا في بولندا، أثار استقطابا في المجتمع بمهاجمته الأقليات الجنسية ورفضه القيم الليبرالية الغربية، بموافقة ضمنية من الكنيسة الكاثوليكية.

وفي السياسة الخارجية، يعد كاتشينسكي مع المجري فيكتور أوربان من القادة الشعبويين الذين يناؤون المؤسسات الأوروبية ويرفضون تطورها باتجاه الفيدرالية الذي تدعو إليه باريس وبرلين.

واعتمدت المعارضة الوسطية البولندية، المتمثلة في "التحالف المدني" في مواجهتها للمحافظين، على سكان المدن الكبرى المستائين من إصلاحات حزب القانون والعدالة، بما في ذلك النظام القضائي، ومن تحول وسائل الإعلام العامة إلى أداة للدعاية الإعلامية الحكومية. و وعد "التحالف المدني" بإلغاء الإصلاحات القضائية التي قام بها الحزب الحاكم. وتقول المفوضية الأوروبية إنها تهدد استقلال القضاء ودولة القانون.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن حزبين، أصغرهما حزب الفلاحين واليمين القومي، يمكن أن يتجاوزا عتبة الـ5 بالمئة من الأصوات المحددة لدخول البرلمان.

وأفادت استطلاعات للرأي نشرت نتائجهما الجمعة، أي قبل يومين من إجراء الانتخابات، أن حزب القانون والعدالة قد لا يتمكن من الاحتفاظ بالأغلبية الساحقة، إذ إنه سيحصل على ما بين 40 و41.7 بالمئة من الأصوات، مقابل ما بين 41.4 و45 بالمائة من الأصوات لمجمل الأحزاب الثلاثة الأخرى.

وقالت الخبيرة السياسية في جامعة وارسة، آنا ماتيرسكا سوسنوفسكا، إن "المشاركة ستحدد ما إذا كان حزب القانون والعدالة سيحكم بمفرده أم سيكون عليه تشكيل تحالف، وحتى ما إذا كان سيفقد أغلبيته".

وينسب منتقدو الحكومة النجاحات الاقتصادية، التي حققها الحزب المحافظ خلال فترة حكمه التي دامت لأكثر من أربع سنوات، إلى عوامل خارجية خصوصا. وقد تراجعت البطالة إلى 5.1 بالمئة من السكان في سن العمل في سبتمبر، في أدنى نسبة منذ ثلاثين عاما، بينما تواجه الشركات مشكلة في العثور على موظفين.

ويتوقع أن يدخل التحالف اليساري الذي يدين حملة ومواقف الحزب المحافظ من المثليين وتحالفه مع الكنيسة، لكنه يوافق على برنامجه الاجتماعي، بعد غياب عن البرلمان دام أربع سنوات.

ومثلت حقوق المثليين في بولندا أحد أبرز الموضوعات الرئيسية التي تمت مناقشتها خلال الحملة الانتخابية، حيث تم استهداف مجتمع المثليين من قبل كل من حزب القانون والعدالة الحاكم والكنيسة الكاثوليكية .

الاستقطاب يرجح كفة على أخرى

اليمين المتطرف يسعى إلى تعزيز المكاسب في المجر

بودابست – أدلى، الأحد، حوالي 8 مليون ناخب في المجر بأصواتهم في الانتخابات المحلية، لاختيار من يشغل مناصب العمد وأعضاء المجالس المحلية في أكثر من 3000 منطقة.

وتعرف العاصمة المجرية خلال هذه الانتخابات منافسة محتدمة، حيث أظهرت الاستطلاعات تقارب التأييد لعمدة بودابست استيفان تارلوس الذي ينتمي إلى حزب فيديس الحاكم والمحافظ ومرشح المعارضة جابور كاراسوني.

ويتربع استيفان تارلوس على عرش بلدية العاصمة منذ 10 سنوات، وهو ما جعل العاصمة أبرز الأهداف لمعارضة المجرية لمزاحمة حزب فيديس المتطرف. ويتوقع محللون أن تكون المنافسة شرسة في العديد من المدن الأخرى التي يسيطر حزب فيديس على بلدياتها مثل مدن ميشكولتس وبيتش وزومباثلي، وكذلك في معظم بلديات بودابست البالغة 23.

وتأمل أحزاب المعارضة من خلال طرح مرشح مشترك أن تتمكن من اختراق هيمنة حزب فيديس على المدن الأكبر. وقد أثارت فضيحة جنسية متعلقة بعمدة مدينة جيور زسولت بوركاي غضبا داخل الحزب، الذي يترأسه رئيس الوزراء فيكتور أوربان. ويخشى قادة الحزب من أن تضر الفضيحة بفرص مرشحي الحزب في أنحاء البلاد. وسعى قادة فيديس المسيحي المحافظ، الذي يروج لقيم الأسرة، إلى التقليل من حجم هذه الفضيحة، لكن المحللين يرون أن تأثيرها على الناخب لا يزال غير واضح.

وتظاهر نحو ألف شخص ضد فيديس، السبت، إذ حث سياسيون معارضون من مختلف الأحزاب الجماهير على التصويت ضد رئيس بلديتها. ونتج عن هذه الفضيحة تعزز آمال المعارضة في الإطاحة بحزب فيديس وبأوربان في الانتخابات المقبلة. ومنذ وصول زعيم الحزب أوربان إلى الحكم عام 2010، أجرى رئيس الوزراء اليميني المتطرف إصلاحات شاملة على قوانين الانتخابات، ما جعل من الصعب على أحزاب المعارضة منافسة حزبه بشكل فردي.

ويرى منتقدو أوربان أن التشريعات والإصلاحات، التي دفع بها منذ وصوله إلى السلطة، قد أرغمت مؤسسات ديمقراطية على عيش حالة من الوهن على غرار الإعلام والقضاء في الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي.

ويرى متابعون أن هذه الانتخابات تمثل اختبارا لاستراتيجية التعاون والتحالف الجديدة للمعارضة، والتي يمكن أن توفر وسيلة لتحدي أوربان في الانتخابات العامة المقبلة عام 2022.